



تقدمت حكومة سمو رئيس مجلس الوزراء باستقالتها، وكلف صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الشيخ جابر المبارك بتشكيل الحكومة المقبلة.
وواقع الحال ان الحكومات الثلاث التي تشكلت منذ انتخابات 2009 وعلى الرغم من الممارسات الغربية التي قام بها من حملوا لواء المعارضة، إلا أنها تمكنت من تحقيق إنجازات كبرى لهذا الوطن العزيز وهذا الشعب الكريم لم يتحقق مثلهأ أو حتى ربعها منذ 1992.
فقد تمكنت من انجاز خطة للتنمية أدرجت بها كل المشاريع الكبرى التي كنا نسمع عنها منذ التحرير مثل جامعة صباح السالم ومستشفى جابر وميناء مبارك ومحطة التخزين الجوي بمطار الكويت وجسر جابر (الصبية) وحل مشاكل الكهرباء وغيرها الكثير والكثير، بل يكفي أن يعلم القارئ الكريم أن هناك 1270 عقدا إنشائيا أبرمت ويوشر العمل بها لمشاريع كبرى ومتوسطة منذ إقرار خطة التنمية في 2010.
هذا على صعيد التنمية أما عن الإصلاح فقد تمكنت هذه الحكومة من القضاء على فساد فرز الموظفين أو كادت، وقضت على الفساد في العلاج بالخارج، وحققت جانبا كبيرا من العدالة لنصف المجتمع بإقرار حقوق المرأة المالية والمدنية، وأنجرت قانون المغاين وتصدت وتعهدت بحل مشكلة البدون خلال خمس سنوات بحد أقصى، وتصدت لمشكلة ملاحظات ديوان المحاسبة بتعميم وزع على قياديي الدولة بأن من ينكرر عليه ذات الملاحظات فإنه سيحال للتحقيق، وأوقفت ولأول مرة منذ سبعينيات القرن وبشكل قطعي الاعتمادات التكميلية في جميع أبواب الميزانية فيما عدا باب الرواتب، وغيرها الكثير من الانجازات التي ما كان لها أن تتحقق لولا التعاون الثمر والدعم والإسناد الذي قدمته الأغلبية العاقلة في مجلس الأمة، ومع ذلك ورغمما عنه فقد خرج جزء مهم من شباب الكويت بقيادة سياسيين غير واعين بطالبون برحيل سمو الرئيس، ولا حول ولا قوة إلا بالله، والمهم اليوم هو أن نذكر أهل الكويت بهذه الانجازات التي غيبتها فاسدون وساهمت الحكومة في ذلك لأنها لم تسوقها كما يجب، كما أنني أضرع للباري جلّت قدرته ألا تتوقف أو تتعثر بسبب غوغائية الفاسدين وجهل شبابنا ذي الصوت العالي المنتشين بنصرهم العظيم.
واليوم لا أجد مناصا لي ولكل كويتي يحترم ويجل من خدم الكويت وأهلها وأنجز لهما إنجازات بهذا الحجم وبهذا الوزن الثقيل، إلا أن يقف إجلالا واحتراما لسمو الشيخ ناصر المحمد والرجال والنساء المخلصين الأوفياء الذين ساندوه ولم يخذلوه أو يخذلونا سواء في الحكومة أو من الأغلبية العاقلة في مجلس الأمة التي طالها من طالتها من تشويه غوغائي لم نشهد له مثيلا، وأما إن تعثرت هذه الإنجازات (لا قدر الله) فإنني أرفع يدي لرب العزة المطلع البصير ألا يوفق المتسبب في ذلك ويجعل تدبيره سببا لتدميره، اللهم آمين.



الأيام ستنصف سمو الرئيس

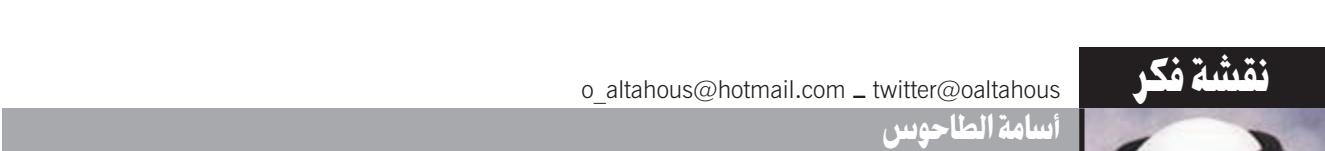
شكرا هي أقل شيء نقوله لسمو الشيخ ناصر بعد أن ترجّل «برغبته» من رئاسة مجلس الوزراء بعد أن أصبح العمل شبه مستحيل في وجود هذه النوعية من مفتعلي الفتن والأزمات وفي وجود عرابي الأفك من النرجسيين الذين أصبحوا بالعشرات بعد ان انتقلت لهم العدوى من متلقي الهبات من كل جهة وحذب وصوب!

شكرا سمو الرئيس فلقد أثبتتم لكل الناس، غير المنصف فيهم قبل المنصف، أنكم صاحب فكر نزيّ وعمل كبير وصبر كبير وقلب كبير – اتسع – لكل الكويتيين حتى لهؤلاء الذين مازالوا يدعون كذبا امتلاكهم وحدهم الحقيقة المطلقة، والذين كم أرعجوك وشغوك عن أداء مهامك وأرادوا بعد ذلك تحصيلك – دون حق – كل وزر لفساد هم من أوجدوه وهم من رسخوه وهم من استفادوا منه حتى إن حاولوا إدغاء عكس ذلك وضحكوا بذلك على السطحيين والسذج من المواطنين! شكرا يا رئيس الوزراء فلقد أعطيت لخصومك اكبر وأهم وأعظم الدروس في النقاء وفي النزكا السياسي وفي الترفع عن صفائح الأمور وفي القدرة الهائلة على تحمل المسؤولية الوطنية التي لن يحس بثقلها ولن يعرف قدرها وصعوبتها هؤلاء الذين أمضوا أغلب أيام سنواتهم النيابية في التسكك والتجوال والخَوَزه والهياته بأروقة ومكاتب دوائر الدولة لإفساد وزارات وشركات ومؤسسات الدولة ولهدم مبدأ المساواة والعدالة بين المواطنين.

وبعد ذلك يذهبون دون خجل أو أدنى حياء لإلقاء المحاضرات والكلمات في الندوات والاعتصامات عن خطر الفساد.

شكرا أيها الشيخ الحليم الصبور، صاحب الخلق الدمث الرفيع الذي أبى أبدا ان يجاري أو ان ينزل الى مستوى مختلقي الفتن والمشاكل والأزمات وصنّاع اليوم الأسود، الذين كم ظلموك بأبائيلهم وخصومتهم التي ما بعدها ولا قبلها ولا مثلها فجور!

شكرا يا سمو الرئيس الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح فلقد طبع اسمكم في تاريخ هذا الوطن بأحرف كبيرة من حب ونور وذهب وألماس، وإن أنصفكم اليوم كل ناطق بالحق فإن شرف الأيام والتاريخ سينصفكم أكثر وأكثر عندما تنظف وتنتهر قاعات وساحات هذا البلد من غبار وقبح أفعال وسلوك هؤلاء الذين نمروا وكسروا القانون ثم جاءوا ويمتلون ويدعون كذبا وزورا ودجلا «للعمل» لتكريس هيبة القانون!



كاذبة، أنتم الأمة الصادقة والإسلاميون الأمة الكاذبة؟ إن هذا لهو الإرهاب الكلامي والفكري بعينه، فالديموقراطية أصبحت كلمات تقال فتفقر للأفعال، وما هذه التصرفات إلا دليل على انعدام الديمقراطية. لقد سمعت من أحد المتظاهرين في تونس وهو يتظاهر ضد نتائج الانتخابات بالقول: «نحن نشرب خمر، كيف سيتعامل هؤلاء معنا، هل سيمنعونها؟» الله اكبر، بركاتك يا بن علي، من أجل الخمر أشكك في اختيارات الأمة؟ ومن أجل المجون أقاتل الإسلاميين؟ إن القيم على مر العصور هي وليدة المجتمعات المحترمة، فلا تحتاج لدين يعلمها ولا لأفراد يلقونها، بل جاء الدين ليعززها ويضع لها الإطار المقدس لعظمتها وعظمة العقل الذي أبدعها.

فالحاصل ان الديموقراطية العربية، هي ديموقراطية «بلطجية» تجاه أي فوز للجماعات الإسلامية، وقمة الديموقراطية متى ما انتصر بها الآخر.

إنن فنحن لا نستحق الديموقراطية بل نحتاج حملة توعية تعلمنا ان من فاز وسار وفق القوانين والدستور فهو يمثل الأمة وأما من خالفها فالقضاء موجود مامنا نردد كلمة الديموقراطية.

نص سالفه: تحية إجلال وإكبار وتقدير

لوكيل وزارة الأشغال عبدالعزيز الكليب

(بوعبدالرحمن) على مواقفه المشرفة التي

تصفها وتتناقلها الألسن، فالأبواب عنده لا

تقفل، ومن له حق لا يخذل، والقانون يطبق

عنده ومقدم، فبمثل هذا الرجل فليقتد

المقتدون.

للمعلمين نقول ألف ألف مبروك.

انتصرت إرادة الأمة الصادقة» فاي صادقة وأي



الإعلام والقانون



للكويت كلمة

صدق شباب الكويت عندما وضعوا عنوانا يدل على هذا التجمع الكبير لهم وهو «الكويت كلمة».. فكلمة الكويت تعلق ولا يعلو عليها أي شيء آخر، وقال الشباب وبقية فئات الشعب من خلفهم الكلمة في ظل حضور كثيف جدا غير مسبوق في مثل هذه الظروف، وجاءوا إلى ساحة الإرادة في ظل البرودة الشديدة والأجواء المتقلبة، حيث عم الدفء المكان بالحب للكويت والعشق لهذا البلد الطيب الذي منحنا الكثير ولا يجب أن نفرط فيه ولا نتخاذل عن مساندته مهما حصل.

قالوا ان العدد وصل الى 70 ألف مواطن، هذا ما قاله المشككون في حين أن العدد الأقرب هو 90 ألفا نزلوا الى ساحة الإرادة لإعلاء كلمة الوطن الحق ورفض الفساد والظلم والشراء للولاءات ولرفض القبيضة المرتشين الذين حتما يصعب وصف مصيرهم، وسيظل تاريخهم ملوئا وإن تابوا في الدنيا، لأن المغفرة من عند الله أما البشر فمن الصعب أن يغفروا الذلات والأفعال المشينة التي تمس الشرف والعرض. لقد نزل عشرات الآلاف إلى الشوارع في البرد القارص تاركين بيوتهم وأهلهم للرد على الحكومة المستقلة بأنهم حاضرو الذهن وأن الاستقالة ليست هي الغاية وإنما الهدف هو استئصال كل ذبول الفساد وأن حكومة كهذه غير مأسوف عليها بل انه كان من الصحيح أن تذهب منذ فترة بعيدة.

ويظل للكويت ربانها الذي يحميها ويعرف متى وكيف يتدخل ليصحح المسار ويقوّم الأعوجاج، عين الحكمة والعقل الوالد الذي يرعى أبنائه ولا يرضى لهم يوما الظلم أو أن يدار البلد بالفساد والاستبداد، ويبقى صاحب السمو الامير الشيخ صباح الأحمد هو المنقذ بقراراته الحكيمة وأوامره التي تصيب الهدف وتحقق المبتغى.

وإن كان الرفض الشعبي قد اطاح بحكومة كثيرا ما أزعجتنا وبيدتت الشعور بالطمأنينة في نفوس الشعب فإن الدور قادم لا محالة على كل من ساعد على الفساد وحرض على الاستبداد وسعى لمصالح خاصة وتجاهل مصلحة العامة، الدور قادم على مجلس الأمة الذي سيحل يوما قريبا ربما يكون حتى قبل نشر هذا المقال، فالقبيضة والمرتشون ليسوا من يمثلون الشعب، والشعب الكويتي العظيم كله شرفاء أئمةا، باستثناء قلة لا تذكر استطاعت التسلل لأهم سلطة في البلاد هي سلطة سن التشريعات ومراقبة المخالفات، فيالحظنا العثر الذي حتما سيتبدل مادام في الكويت حكيمها وربانها الذي دائما ما يتحيز لكلمة الكويت. عظيم هذا الشباب شباب الكويت الذي فاجأنا بكل هذا الوعي والنضج الذي ربما لا يتوافر بهذا الكم في نخب سياسية كبيرة، رافع هذا الشباب الذي حقق ما لم يحققه غيرهم من أعضاء الكتل والحركات السياسية، مميز هذا الشباب الذي لم يسع لمصالح شخصية أتية وإنما نظر للمستقبل البعيد وأراد أن تكون «الكويت كلمة».



انقلبت الموازين وتغير التاريخ، قد تكون الطريقة لتغيير الأنظمة فيها بعض الأخطاء للليل من التصحيح، ورغم هذا إلا أن إرادة الشعب صوتهأ دوى في سماء السلطة لتسمعها، ولكن يبقى السؤال: كيف يتم اختيار وزرائنا الجدد؟ لنبني وطنا جديدا يكون أساسه التنمية والتطوير ومحاربة الهدم والتخريب.

القضية سهلة وقد تكون صعبة في نفس الوقت وبرغم من تلك التركيبية الصعبة إلا أننا نقدر أن نجعلها سهلة، والسؤال هنا: ما الطريقة للاختيار الصحيح؟ الإجابة: تطبيق قاعدة «الشخص المناسب في المكان المناسب»، بمعنى أدق لنأخذ مثلا لا للحصر فوزارة التعليم العالي والتربية لابد أن من يمسك بزمام أمورها شخص يكون حاصلأ على شهادة الدكتوراه وهذا ليس تقليلا من شأن من تولاها في السابق، ولابد أيضا أن يكون هذا الوزير شخصا خرج من عباءة الوزارة أو يكون تربويا في إحدى مؤسساتها العلمية أو التربوية، ومن الخطأ أن يؤتى بشخص من الخارج لا يمت بصلة للوزارة ونقوم بوضعه على رأس موظفيها، فكيف تريدون تنمية وتطوير الحركة التربوية والتعليمية إذا كان الأساس خطأ وصانع القرار لا يعلم أسس وزارته، وهذا لا ينطبق فقط على وزارة التعليم العالي والتربية بل سنجد بعض الوزارات تعاني من نفس المشكلة ذاتها وتحتاج في صانع قراراتها أن يكون ابن الوزارة وله خبرة عن وزارته، فلماذا لا نجعل المقولة الشهيرة عرفا نقنذي به عند اختيار الوزراء الجدد وهي: «أهل مكة أدرى بشعابها».

● كلمة وما نترد: قالوها أهلنا «راعي البيت أخبر بما فيه».